او الاقل من قيمته والارش لانه يملك تجهيز نفسه واذا
يجزها قلا متعلق لها سوى الرقبة وفي اطلاق الارش
على دية النفس تغليب فان لم يكن معه ماله يفي
بالواجب يجزه الحاكم بطلب المستحق ويبيع بعد
الارش ان زاد ثم عليه والا فكله هذا الكلام الجمهور
وقال ابن الرفعة كلام التنبيه يفهم انه لا حاجة الى
التجهيز بل يتبين بالبيع انفساخ الكتابة كما ان بيع
المرهون في ارش الجناية لا يحتاج الى فك الرهن وقال
القاضي للسيد ايضا تجهيزه اي يطلب المستحق و
بيعهم او فداؤه وبقيت الكتابة فيما بقي لطاقة ذلك
من الجميع بين الحقوق فاذا ادى حصته من النجوم عتق
وللمستحق فداؤه باقل الامرين من قيمته والارش
فيبقى مكاتبا وعلى المستحق قبول الفداء ولو اعتقه
او برأه من النجوم بعد الجناية عتق ولزمه الفداء
لانه فوت متعلق حق الجاني عليه كما لو قتله بخلاف
ما لو عتق بأداء النجوم بعدها قلا يلزم السيد
فداؤه ولو قتل المكاتب بطلت له بقايا على ملكه
ولو قتله هو فليس عليه الا كفارة مع الاثم ان تعمد
ولو قطع طرفه ضمن لبقاء الكتابة والمكاتب مرقوق

لا يتبع

لا يتبرع فيه ولا خطر كبيع وشراء واجارة اما ما فيه
تبرع كصدقة وهبة او خطر كقرض وبيع نسيئة وان
وان استوثق برهن او كفيل فلا بد فيه من اذن
سيده نعم ما تصدق به عليه من نحو لحم
وخبز مما العادة فيه الكم وعدم بيعه له اهدا في
لغيره على النص في الام وله شراء من يعتق على كسبه
والملك فيه للمكاتب ويعتق على سيده بجزه لدخوله
في ملكه وله ايضا شراء بعض من يعتق على سيده ثم ان
عجز نفسه او عجزه سيده عتق ذلك البعض ولا يسري
الى الباقي وان اختار سيده تعجيزه فله امر في العتق
وله شراء من يعتق عليه باذن من سيده واذا اشتراه
باذنه تبعه رقا وعتقا ولا يبيع اعتاقه عن نفسه وكتابته
ولو باذن لنقصتها الولاء وليس من اهله كما علم ذلك
مما مر

فصل

في الفرق بين الكتابة الباطلة
والفاسدة وما تشاركه فيه الفاسدة الصحيحة وما
تخالفها فيه وغير ذلك الكتابة الباطلة هي ما اختل
صحتها باختلال ركن من اركانها كأن كان احد العاقدين
مكرها او صبيا او مجنونا او عبدا بغير مقصود كدم
ملبقاة الا في تعليق معتبر بان يقع ممن يصح تعليقه